

مؤسسة دار الجلد في العهد الحسيني بالإيالة التونسية

محمد الحبيب عزيزي

أستاذ مبرّز بكلية الآداب والعلوم الإنسانية

بسوسة- تونس

ملخص

يطمح هذا المقال في البحث في تاريخ مادة محددة وهي مادة الجلد حول هذه المادة بنيت في الإيالة التونسية (1705-1881) شبكة من المبادلات المتوسطة ضمن نظام التجارة الامتكافئة.

هذه المادة كانت سببا في تأسيس عائلات تونسية من رجال الأعمال والمال كانت دعامة أساسية لنظام البايليك التونسي، يعتمد هذا المقال على الكلمات الدالة التالية: البايليك-دار- دار الجلد-المار كانتيلية- اللزمة- وعلى المواد التالية المرتبطة بتجارة الجلد وهي: السكر-القهوة-الملف- والمواد الفاخرة.

Résumé

La question de l'échange inégal dans le cadre du commerce méditerranéen à l'époque moderne (XVII – XIV S) notamment celui des peaux et cuirs, constitue une problématique qui a mis en rapport les deux rives de la méditerranéen .

Nous nous attachons dans cet article à étudié les effets de ce monopole et l'introduction de l'élite économique et financière dans ce réseau constitué entre les villes de Tunis , Marseille et Livourne

تقديم:

يطمح هذا المقال إلى البحث في تاريخ واحدة من المواد الأولية المتداولة بين الناس وهي مادة الجلد. والذي ميّزها عن مثيلاتها من المواد وحفّز اهتمامنا بها هو العناية الخاصة التي أولاهها إياها البايليك التونسي في العهد العثماني (ويبدو أنّ الأمر كذلك بالنسبة للبايليك الجزائري في نفس العهد).

هذه العناية التي لقيها الجلد من قبل مركز السلطة جعلت منه مادة استراتيجية في الميدانين الجبائي والتجاري فضلا عن استخدامه ضمن المستلزمات العسكرية البرية منها والبحرية وفي أسواق السّراجين والدبّاغين والبلعاجيين والمشاكين... وهذا الاستخدام المتعدّد الأوجه جعل الدولة تسارع منذ بداياتها في العهد الحديث إلى احتكار جمع الجلد وكذلك دبغه وتوزيعه في الداخل أو تصديره إلى الخارج. وبسبب الثروات التي تنجرّ عن الجلد تنافس أعيان العاصمة ووجهاء الجهات على اكتراء هذا الاختصاص وعلى مشاركة السلطة القائمة ومحالفتها فتوسّعت الركائز الاجتماعية لهذه الأخيرة ونشأت في ظلّ سلطة البايليك فئة محليّة من العائلات النفيذة ذوات الأعمال ساهمت بدورها في طبع جهاز الدولة بطابع محلي رغم أهميّة الروابط العثمانية داخل الإيالة في مستوى النظم الإدارية والجبائية وفي التقاليد السياسية. فنظام الالتزام الذي تخضع له مادة الجلد هو في حقيقة أمره مستوحى من قانون نامة العثماني وبالتحديد من نظام "يد أي وحيد"⁽¹⁾ المعروف في الإيالات الشرقية لكنه خضع تدريجيا إلى التأقلم المحلي فألبس العادات والتقاليد التونسية. ولم يمنع ذلك من أنّ نظام الالتزام تسبّب في طرح إشكالات شرعية وفقهيّة مثلما تسبّب في نشأة تذرّفات اجتماعية⁽²⁾ كان جهاز السلطة

(1) الموسوعة الإسلامية، ج III، ص 1227. مقال: "امتيازات" وفيه نجد مصطلح "يد إي وحيد" وهو لفظ تركي يعني

احتكار والتزام المواد التي تختصّ الدولة العثمانية بتصديرها وتبيع هذا الاحتكار للخواص من أعوانها.

(2) أحمد بن أبي الضياف: "إنحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان"، الدار التونسية للنشر تونس

1989، ج 4، ص 92: يذكر أنّ ضريبة الجلد الموطّفة على الأهالي قد عارضها الفقهاء وطلبوا رفعها معتبرين

إياها مظلمة وقد وصفها الشيخ إبراهيم الرياحي شيخ الإسلام في الإيالة في خطبة الجمعة بجمع الزينة بقوله

عنها: "أحرقت قلوب العباد وأخلت البلاد ونشرت أنواع الشرّ والفساد". كما يذكر في نفس المصدر ص

108 أنّ نفس الشيخ عند تدويعه للباي أحمد وكان مزمعا على السفر إلى فرنسا في 3 نوفمبر 1846 قال لهذا

الأخير: "أنّ نواب الجلد لم يزالوا في تعنتهم وعسفهم لعباد الله فكيف يكون الحال في مغيبك؟". بالنسبة للجزائر

على سبيل المقارنة يرى الأستاذ سعيدوني أنّ تنظيمات مصادر الدخل في هذه الإيالة تخضع في جوهرها لأحكام

الشرعية فهي تقرّ العشور والزكاة والجزية والخراج، أما عادة الاحتكار فيعتبرها الأستاذ نتيجة من نتائج

التأثيرات العثمانية التي تضيف على الضرائب الشرعية ضرائب أخرى كإتاوات والّزم والاحتكارات والمدايا

ويرى في ذلك دليل على مرونة الأحكام الشرعية ويعتبر أنّ التقسيم الذي يرجع موارد الدّخل إلى صنفين:

قرآني وغير قرآني هو تقسيم سطحي يتجاهل هذه المرونة. نظر: ناصر الدين سعيدوني: "النظام المالي للجزائر في

الفترة العثمانية 1800-1830"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1979، ص 117.

قد تغاضى عنها طيلة العهد الحديث معتبرا لأهمية الموارد المالية المتحصل عليها وأهمية المستوردات الفاخرة كالأقمشة الأوروبية والمجوهرات والعطريات التي تنجرّ عن تصدير الجلد وتحتاجها العائلات المتحكمة ولا يمكنها الحصول عليها من السوق الداخلية.

فالجلد أصبح والحال هذه سببا رئيسيا من أسباب نشأة دورة تجارية متكاملة الشروط، تربط بين دواخل أوطان الإيالة من جهة وبين أهمّ الموانئ المتوسطية من جهة أخرى وذلك مرورا بأجهزة الدولة وبوسطائها ولزّامتها... ونظرا لهذه المعطيات التي تجتمع في دراسة تاريخ الجلد نعتقد أنّ هذه الأخيرة تفتح لنا نافذة نطلّ منها على دقائق القاعدة المادية والاجتماعية التي بنيت عليها دولة البابليك في الإيالات العثمانية الغربية. إلا أننا ولأغراض منهجية سنقتصر على تحليل المثال التونسي آمليّن أن نتوفّر فرض أخرى لدراسة تاريخ الجلد في إيالة الجزائر⁽³⁾. والذي تجب ملاحظته هو أنّ البحث في تاريخ مادة محدّدة يبقى في تقديرنا ضرب من ضرب التاريخ الذي عرف "بتاريخ الأشياء" ذلك الذي يجرّنا بعيدا عن التاريخ السياسي الصّرف، تاريخ الملوك وأحوال دولهم وحوليات حكمهم⁽⁴⁾ وعن التاريخ الاقتصادي الصّرف ذلك الذي يترصد سنوات البقرات العجاف وسنوات السنابل السّبع، وعن التاريخ الاجتماعي الصّرف

(3) للتوسّع في دراسة تاريخ الجلد في إيالة الجزائر أنظر:

- BEN MANSOUR Abdelhadi. Alger XVI-XVII^e siècle, Journal de Jean-Baptiste Gramaye, « évêque d'Afrique », Les éditions du CERF. Paris 1998, p.121 et 219-220.

استخلص الأستاذ بن منصور عبد الهادي الذي حقّق مذكرات قرامي التي يعود تاريخها إلى بداية القرن السابع عشر أنّ الباشا في الجزائر هو الذي يحتكر تجارة الجلد والشمع والصوف ويمتلك مخازن للجلد في ميناء الجزائر يشرف عليها خوجة الجلد ومهمته صرف الجلود إلى التجار الأجانب كما يذكر أنّ مداخيل الجلد كانت تبلغ في بداية السابع عشر سنويا 15000 دبلون وأنّ الوكالات الأجنبية تكتري من الباشا حقوق تصدير الجلد من موانئ سكيكدة والقلّ وجيجل وأنّ هذا الكراء كان يدرّ على خزانة الباشا 52000 دبلون. انظر كذلك:

السعيدوني ناصر الدين، سبق ذكره، ص 18-20، يذكر أنّ الباشا في الجزائر كان يتلقّى سنويا من ضمن المداخيل العينية التي توفّرها البياليك الثلاث بين 20 و25 ألف رأس من الغنم والبقر وأنّ ميناء الجزائر كان يصدر لفرنسا سنويا بين 20 و23 ألف قطعة من الجلد بأنواعه.. FILIPPINI (J.P) Livourne et l'Afrique du Nord au XVIII^e siècle.

المجلة التاريخية المغربية عدد 7-8 سنة 1977، ص 125-149، انظر ص 141.

يذكر أنّ الدور التجارية المستقرّة بميناء القرنة الإيطالي خاصة هي التي ربطت أواصر تجارية مع الجاليات اليهودية في تونس والجزائر وطرابلس وهم وكلائها هنالك ويتمتعون بقواعد مالية تحصلوا عليها من تعاطيهم تصدير المواد العينية وتوريد المواد الفاخرة وقد اختصوا بتصدير الجلد.

(4) نذكر من أهمّ مؤرخي الحويلات: أحمد بن أبي الضياف بتونس والشريف الزهار بالجزائر والزّياني بالمغرب الأقصى.. كما نلاحظ أنّ التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمغرب العثماني قد بدأت كتابته في الفترة الاستعمارية من قبل مؤرخين اعتمدوا بالخصوص على تقارير القناصل ومكاتيب المبشرين ومذكرات الأسرى وتقاييد الرحّالة والمستكشفين فكانت نظرهم للتاريخ العثماني تهدف إلى تبرير الاستعمار الفرنسي أكثر من أنّها تهدف إلى كشف حقيقة الإدارة العثمانية بإيالي تونس والجزائر.

ذلك الذي يجلّ أنساق الأطر المنظّمة للمجموعات البشرية في انقساماتها وفي تحالفاتها. كلها تناولات من حيث منهجياتها وطرق البحث فيها قد بلغت اليوم حدّ التشبّع ولا مناص من البناء عليها⁵ وتجاوزها. والمؤرخون قد اهتموا كثيرا بتاريخ المواد لكنهم غالبا ما أثروا ببحوثهم المختلفة المواد النبيلة ذات القيم الباهظة كالذهب ومسالكة في العصر الوسيط، أو تلك المواد التي بسبب تقلّبات الظرفيات المتوسّطة حازت مكانة تجارية حسّاسة مثل الحبوب والزيت في القرنين XVIII و XIX ميلادية⁽⁶⁾ لكنهم أهملوا دراسة المواد المتداولة كالجلد والملح والصابون والخشب والصوف والشمع والفحم، والخيل والإبل... مواد وإن تفاوتت قيمتها الاقتصادية وتواضعت فإنّ الوثائق المتوفرة عنها⁽⁷⁾ تعكس الدور الذي لعبته تلك المواد في تاريخ المغرب العثماني بالخصوص ثمّ أنها بذلك لا تقل قيمة عن المواد النبيلة، بل أنّ دراستها تساعدنا على بناء نظرة جديدة إلى كامل النظم والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت من خاصيّات ومن طبيعة أسلوب التسيير في إيالات المغرب العثماني بصفة عامة وفي الإيالة التونسية بصفة خاصّة. والسؤال الذي نروم الإجابة عليه هو التالي: ما الذي برّر احتكار الدولة واختصاصها دون سواها بمادّة الجلد وإلى أيّ مدى يعكس الأسلوب الإداري والجبايي وكذلك الدّورة التجارية المحيطة بالجلد، النوعيّة والطبيعة المميّزة للسلطة التي كانت قائمة في الإيالة التونسية؟. خاصا بدار الجلد⁽⁸⁾ وهذه الدفاتر تغطي كامل الفترة الحسينيّة تقريبا حيث

(5) منذ ثمانينات القرن العشرين دخل علم التاريخ مرحلة شكّ في ما يمكن أن تبني عليه أسس المعرفة التاريخية وانفتح على بقية العلوم الإنسانية فنشأت تساؤلات جديدة حول مدى شرعية الفرضيات التاريخية وحول حدود المعرفة التاريخية، وهي كلها مشاريع فكرية تلتقي حول فكرة تجاوز النمط التقليدي لكتابة التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتقرّح الانتقال به إلى نمط جديد هو نمط "التاريخ المشكل" (Histoire problème). حول أزمة التاريخ هذه انظر بالخصوص:

- CARRARD (Ph): « Poétique de la nouvelle histoire », Payot, Lausanne 1998.

- BEDARIDA (F): « L'histoire et le métier de l'historien en France 1945-1995 », La Maison des Sciences de l'Homme, Paris 1995.

- (6) VALENSI (Lucette): « Fellahs tunisiens: L'économie rurale et la vie des campagnes aux XVIIIe et XIXe siècles ». Mouton, Paris La Haye, 1977, p.329-337.

(7) الفخفاخ (المنصف): "موجز الدفاتر الإدارية والجباية بالأرشف الوطني التونسي"، منشورات الأرشف الوطني التونسي 1990-526 صفحة، وفيها يصف الدفاتر المتعلّقة بالمواد المذكورة.

(8) يمكن تقسيم دفاتر دار الجلد إلى الأصناف التالية:

- تابع (8) دفاتر محاسبة ملتزمي دار الجلد وتبدأ من الدفتر رقم 2159 ويغطي حساب سنوات (1721-1734) والدفتر رقم 2160 ويغطي حسابات (1735-1749) والدفتر 2161 ويغطي حسابات (1748-1769) ثمّ الدفتر 2163 ويغطي حسابات (1782-1801) والدفتر 2164 ويغطي حسابات (1801-1849) ومنذ هذا التاريخ احتدّت الأزمة المالية في البلاد وشا ط ارتفاع قيمة الزلّمة إلى درجة أصبح عندها الأعيان يتهرّبون من التزامها وكان الحل الذي توخّاه البابليك عندئذ هو تكليف موظفين سامين من ممالك قصر باردو بإدارة دار الجلد.

يبدأ تاريخ أول دفتر من سنة 1721 م وينتهي تاريخ آخر دفتر

الوثائق الأصلية لمؤسسة دار الجلد:

في سنة 1860. كلها دفاتر محاسبة تتضمن قوائم مسترسلة ورقمية في كميات الجلد وأسعاره عند تجميعه من المنتجين، من جهة، وقوائم في كميات وأسعار المشتريات والمقتنيات التي تطلبها الدولة من دار الجلد عن طريق تذاكر الإذن بالدفع من جهة أخرى. والمحاسبة المعنية هنا هي مقارنة بين ما تحصل عليه الدار من جلد وما تدفعه للدولة من مقتنيات حيث تطرح قيمة تذاكر الإذن بالدفع التي يصدرها الباي من قيمة اللزمة المتفق عليها حتى يتحدد الفائض إن كان أو العجز إن كان ويؤجل لحساب السنة الموالية. هذه المحاسبة تقدم مرة في كل سنة إلى إدارة الباي قبل عرض اللزمة على المزايدة العلنية.

والمفيد بالنسبة لنا من حيث المادة التاريخية هو أن هذه المحاسبة تتم على مستويين إثنيين: الأول هو المستوى المركزي ويهتم مراقبة عمليات خزن الجلد وتصديره وعمليات توريد البضائع المطلوبة من قبل الدولة مع ذكر أنواعها وقيمتها عند وصولها إلى دار الجلد. فالربح الذي يتحصل عليه الملتزم للدار هو يكمن في قيمة الفارق بين سعر شراء الجلد عند تجميعه وهو سعر منخفض ومستقر في الانخفاض وبين سعر بيعه عند التصدير وهو سعر مرتفع ومرتب بتقلبات السوق المتوسطة. أما على المستوى المحلي فالدفاتر تتضمن محاسبة نواب دار الجلد وهم منتشرين في أغلب قرى ومدائر شمال البلاد ووسطها وشرقها. محاسبة هؤلاء النواب تحقق في كيفية تصرف هؤلاء في المواد المستوردة كالأقمشة والقهوة والسكر... التي ترسلها إليهم بصفة منتظمة دار الجلد من العاصمة. فهم يروجون تلك البضائع ثم ومن ثمن قيمات بيعها يجمعون الجلود ويرسلونها إلى الدار المركزية.

وتحتوي الوثائق المتعلقة بدار الجلد أيضا على ملفات محفوظة ضمن السلسلة التاريخية بالأرشيف الوطني تتضمن مكاتيب من وزارة المالية كانت قد أرسلت في بداية النصف الثاني من القرن XIX م إلى الممالك المكلفين بالدار كما تتضمن وثائقا عن عرض ملف دار الجلد باعتبارها أحد مصادر الدخل الهامة بالنسبة للدولة عرضها على الكومسيون المالي الذي انتصب بتونس منذ سنة 1867م وقرّر فيما قرّر إلغاء لزمة الجلد نهائيا عند ذلك التاريخ.

فوثائق دار الجلد دفاتر كانت أو ملفات تسمح بتتبع متواصل المراحل تطوّر هذه الدار وتركيز نياباتها داخل مجال الإيالة. كما أنها تسمح بقياس تطوّر قيمات اللزمة على فترة طويلة من الزمن تبدأ من سنة 1721 وتتواصل حتى سنة 1860. وهي وثائق تمكننا من رصد وقياس كميات الجلد من ناحية وكميات وقيمات البضائع المستوردة وربطها بتنامي حاجيات السلطة لتلك البضائع من ناحية أخرى.

- دفاتر محاسبة نواب دار الجلد في الجهات وتمتد من دفتر رقم 2166 وتاريخه بدأ من سنة 1824، إلى الدفتر 2183 وتاريخه ينتهي في سنة 1854.

فهذه المعطيات وإن تعلّقت بمادة الجلد هي في حقيقتها مؤشرا يعكس جلّ التقلّبات المالية والتجارية التي واجهها البابليك التونسي خصوصا منذ استقرار الأزمة المالية بعد سنة 1830م وهو في نفس الوقت تاريخ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، وتاريخ فرض معاهدة تجارية على الباي التونسي في 8 أوت من نفس السنة، ونصّت على إلغاء جميع احتكارات الدولة ومن بينها الجلد. إلا أن حاجة أحمد باي (1837-1855) للنقد حتى يحوّل الإصلاحات التي فرضت عليه جعلته يتمسك بلزمة الجلد التي لم تلغى في الحقيقة إلا في سنة 1867.

والملفت للإنتباه أن دار الجلد كمؤسسة مالية كانت أوضاعها تنتعش كلما احتدّت أزمة الإيالة. ذلك أن سنوات الجفاف مثلا هي بالنسبة لدار الجلد سنوات ترتفع فيها الكميات المجمعة من الجلد بما يسببه الجفاف من موت الحيوان كالإبل والأبقار والأغنام ومن وفرة للجلد. كما أن المستوردات الفاخرة التي تجلبها الدار من الأسواق الخارجية هي موجهة بالخصوص إلى الطبقات المسيرة وحلفائها من الأثرياء والأعيان، أولئك الذين لا يتأثرون بنفس الحدة التي تتأثر بها بقية فئات المجتمع من الأزمات الاقتصادية أو المالية. فدار الجلد لها دورها الاقتصادية أو الميكرو اقتصادية الخاصة بها والتي تتعارض أحيانا مع طبيعة الدورة الاقتصادية العامة أو هي قد تعطينا نظرة مغلوطة عن تلك الدورة إذ نحن لم نعتبر خصوصيتها تلك. وتجدد الإشارة كذلك أن دفاتر المحاسبات هذه لا تعكس بالضرورة واقع الحساب بالدقة المطلوبة، لأن أصحاب اللزمة أو نوابهم في الجهات لا يتورعون عن تزوير الأرقام والكميات و ترميم الثغرات و تدوير عمليات السرقة والغش قبل تقديم المحاسبة النهائية إلى إدارة الباي لذلك وجب علينا الاحتراز من المعطيات المتوفرة في الدفاتر والتي لا تعكس دائما وبالضرورة حقيقة الحساب وذلك هو شأن أغلب حسابات دولة البابليك ونحن لا نملك أيّ وسيلة للمقارنة أو للتثبت.

1- لزمة دار الجلد: ركيزة مادية واجتماعية لدولة البابليك:

في مدلول لزمة الجلد: إن لزمة الجلد هي إحدى أهم اللزم التي تلجأ لها الدولة البابليكية بتونس حتى تسيطر على المداخل العينية وتحولها عن طريقها إلى مصادر نقدية وذلك بتشريك الأعيان المحليين والتجار الأجانب في استغلالها واستثمار الإمكانات التجارية التي توفرها. ولزمة الجلد هي اللزمة الأكثر تأثيرا في المجتمع بسبب ارتباطها بالنشاط الرعوي الذي يشغل أكبر نسبة من سكان الإيالة في الأرياف باعتبار غالبية التركيبة القبلية وانتشار النمط الترحالي في المجتمع التونسي في العهد الحديث. وكذلك بسبب ارتباطها بعالم التجارة والأعمال داخل المدن وبسبب تداخل جهاز دار الجلد المشرف على اللزمة مع مؤسسات الدولة، ومع مصالح الطبقة المسيرة المستفيدة الأولى من محاصيل هذه اللزمة. ولم نجد في الوثائق والمصادر المتعلقة بدار الجلد وصفا أكثر دقة لها من ذلك الذي تركه لنا صاحب الإنحاف في قوله عنها "ومحصل هذه الوظيفة (لزمة دار الجلد) أن سائر جلد البقر بالملكة تأخذها الدولة من الجزارين وغيرهم بتافه لا عبرة فيه وكأنه في مقابل زكاة البقر ثم يدبغ بدار الجلد ويبيع على احتياج المملكة لخارجها

ولا يتصرّف في ذلك غير من يلتزمه من الدولة. ومن توابع هذا الوظيف عصر العسل. معصرة بدار الجلد وتأخذ الدولة الشمع⁽⁹⁾. إلا أنّ اختصاص الدولة بجمع جلد البقر لم يمنعها من توسيع هذا الاختصاص حتى يشمل كل أنواع الجلود مثلما تؤكد دفاتر المحاسبات السالفة الذكر. فهل أنّ احتكار الدولة للجلد هو أداء غير مباشر عن الحيوان يعوّض الزكاة الموظّفة شرعا على تربيته ؟

صاحب الإتحاف وهو المطلّع على دواخل السلطة المركزيّة في قصر باردو لم يقرّر بصفة قطعيّة هذا الأمر بل نجده على غرار بقيّة فقهاء عصره يلتجأ إلى تبرير هذا الاحتكار بقوله: "وكأنه في مقابل زكاة البقر" محاولا بذلك السكوت على التناقض القائم بين مبادئ القوانين الشرعيّة وبين الممارسات الجبائية للدولة ذلك التعارض الذي أصبح تقليدياً ومألوفاً لدى دولة البايليك. والحقيقة أنّ هذه الأخيرة مثلما تبينّه دفاترها الجبائية، تفرض جمع هذه الضرائب بصفة متواصلة منذ بداياتها في القرن السابع عشر حتى انتصاب الحماية الفرنسية سنة 1881. إلا أنّ تسمية هذا الأداء هي غير مستقرّة فأحيانا نجدها "مطالب البقر" وأحيانا أخرى لحميّة المحلّة⁽¹⁰⁾، أو اللحميّة. هذا الأداء السنوي القارّ كانت تدفعه قبائل الجبل في شكل رؤوس بقر وقبائل الوسط في شكل رؤوس أغنام وأخرى في شكل رؤوس إبل. وكل ما يتجمّع من حيوان لدى الدولة كانت تصرفه لتوفير حاجيات المحلّة من اللحوم وتخزن الأعداد المتبقية من الرؤوس لفائدة حاجيات الجيش والطبقة المسيّرة بتونس العاصمة في بقيّة السنة⁽¹¹⁾. والدولة عادة ما تلجأ إلى فرض خطايا متنوّعة على السكان تأخذها في شكل رؤوس حيوان حتى أنّها أصبحت في العهد الحديث أكبر مجمع لما يتحصّل لديها من قطعان الأغنام والإبل والبقر، تقوم ببيعها في أسواق الإيالة وإيداع ما يتبقّى منها لدى القبائل، بالإضافة إلى أنّها توظّف أداها قارّاً على بيع الحيوان في الأسواق بلغت قيمته سنة 1845 على سبيل المثال ربع قيمة الحيوان⁽¹²⁾. فاحتكار الدولة

(9) أحمد بن أبي الضياف: الإتحاف....، سبق ذكره، ج4، ص55: عايش المؤلف باعتباره كان وزيرا للقلم أغلب قضايا اللزم وخبر خفاياها الإدارية والمالية والسياسيّة وكتب بنفسه الأوامر والعقود المتعلقة بها والتي كان يصدرها الباي (أحمد باي) (1837-1855) ومحمد باي (1855-1857)، تلك اللزم التي تتطوّر عددها واتسعت مشمولاتها في هذه الحقبة التاريخية بالذات بسبب تعمّق الأزمة المالية للدولة وتفاقم حاجياتها لمصادر التقد. كما نجد أنّ المؤلف قد خصّص في الجزئين السابع والثامن من كتابه أخبارا مهمّة عن عدد من ملترمي الجلد من الأعيان المحليين الذين عاصروهم وكتب عنهم تراجم خاصة بهم.

(10) استخرجنا مثل هذه المعطيات من الدفاتر الجبائية بالمحلّة ونحن بصدد إعداد أطروحة الدكتوراه التي نخصّصها لدراسة مؤسسة المحلّة ولعلاقة الدولة بدواخل البلاد في العصر الحديث تحت إشراف الأستاذة عائشة الفطّاس بكلية التاريخ في جامعة الجزائر.

(11) المحلّة تصحبها بجزرة متنقّلة تشرف على جمع الأغنام وذبحها ويقودها ملترم لها يسمّى الشوبان

(12) Ganiage (J) : Les origines du protectorat français en Tunisie, 1861-1881, Paris 1959, p.329. - Valensi (L), Fellah..., p533.

لمادة الجلد هو في الحقيقة أداء إضافي على الحيوان وليس كما برّره صاحب الإتحاف على أنه في مقابل زكاة البقر. فهو وسيلة تستخدمها الدولة لتراقب بها الإنتاج الرعوي بصفة غير مباشرة حتى لا تضطر إلى إعلان أداء صريح على الحيوان قد يتعارض مع مبدأ الزكاة الشرعية⁽¹³⁾.

التطور التنظيمي لدار الجلد:

نشأة ديوانة الجلد: لم تتمكن من التحقق في تاريخ نشأة هذه الدار بصفة قطعية وكل ما غلّكه في هذا الصدد أن تاريخ أول دفتر محاسبة يعود إلى سنة 1721م وما توصلنا له حول تنظيم الدار وكيفية تصرف الدولة فيها قبل هذا التاريخ هو رهين ما توفره مصادر القنصلية الفرنسية المستقرة بتونس منذ نهاية القرن السادس عشر، وهي معلومات مشتتة وغير مباشرة مرتبطة بعقود التجارة ونظم التصدير وبالمواد المصدرة ومن بينها الجلد⁽¹⁴⁾. فمصادر القنصلية لا تسمح إلا برسم بعض ملامح لزمة الجلد طيلة القرن السابع عشر ولا تمكن من التزول إلى ما قبل هذا التاريخ. وما نستشفه منها في خصوص هذه الفترة، هو الاتساع الهام في نشاط الجمرک التونسي بأغلب مواني الإيالة وذلك بارتباط مع تحسن سيطرة جهاز السلطة المركزية على دواخل البلاد ونمو قدرتها على تجميع المنتوجات العينية القابلة للتصدير ومن ضمنها الجلد. تفرّعت عن مؤسسة الديوانة إدارة متخصصة في الجلد اطلق عليها عندئذ تسمية قمرق الجلد⁽¹⁵⁾. ونرجّح أن تعدد مؤسسات الجمرک وتخصّصها حسب المواد المصدرة هو دليل على تنامي المداخل العينية كما هو مؤشر يعكس الصراع بين عناصر الهيئات

(13) لم يلتجأ الحسينيون (1705-1881) حتى في أحلك ظروفهم المالية إلى وضع أداء مباشر وصريح على الحيوان بل نجدهم أتبعوا طرقا ملتوية وضمنية مكنتهم من إحكام السيطرة على الإنتاج الرعوي وحصر الاستفادة من نتائجه المالية لفائدة خزينة البايليك والملاحظ أنه في سنة 1871 وفي أوج الأزمة المالية للدولة حينما أعلنت هذه الأخيرة إفلاسها وسمحت بانتصاب لجنة مالية دولية. اقترح ممثلوا هذه اللجنة على وزير المال تأسيس اداء موحد على الحيوان مثلما هو الشأن في الجزائر تحت الاستعمار الفرنسي عندئذ لم يقبل ذلك الوزير هذا الاقتراح لأنّ إعلانه لأداء قار وموحد يحرم الدولة من كل بقية المداخل غير المباشر الموظفة على تربية وبيع

وذبح الحيوان. انظر: Ganiage (J) Les origines p329.

(14) GRANDCHAMP (P) : La France en Tunisie à la fin du XVI siècle et au XVII siècle (1582-1705) 10 volumes, Tunis 1920-1933.

وفي هذا التأليف جمع المحقق العقود التجارية التي أبرمت تحت رعاية القنصلية المذكورة مثل عقود النقل البحري وعقود الدين التجاري وعقود فدية الأسرى وفي هذه العقود نجد إشارات غير مباشرة حول كميات الجلد المصدّر وحول الهيئات المحلية المشرف على جمعه وتصديره وكذلك حول أسعار التصدير. وهذا التأليف رغم أنه مصدر مهم لأنه هو الوحيد المتعلق خاصة بالقرن السابع عشر الذي لا غلّك حوله وناقى محليّة إلا أنه يعكس نظرة خارجية مركّزة على المستوى التجاري الخارجي.

، مجلد رقم 8، ص 290 أنظر كذلك: GRANDCHAMP (P) المصدر نفسه، (15)

BACHROUCH (T) : Formation sociale barbaresque et pouvoir en Tunisie au XVII siècle, Pub Univ de Tunis 1977, p.101.

الحاكمة في بداية القرن السابع عشر على موارد الثروة بصفة عامة وعلى الموارد المالية التي أصبح يوقرها تصدير الجلد بصفة خاصة⁽¹⁶⁾.

وتبدو ديوانة الجلد حسب هذه المصادر إدارة منفصلة قائمة بذاتها يرأسها قائد الجلد الذي يعينه الداي المتصرف لكننا لا نعلم شيئا عن نظام اللزمة وعن مدى سيطرتها على مختلف مراحل الجلد أو دبغه أو توزيعه في هذا القرن. إذا كان تاريخ بروز قيادة الجلد أو ديوانة الجلد يعود كما أسلفنا إلى سنة 1604 فإن المصادر تذكر أنه في 30 مارس من سنة 1641 وثيقة نصّها "أنه ابتداء من هذا التاريخ فصاعدا أصبح سيدي يوسف تركي قايد الجلد في هذه المملكة"⁽¹⁷⁾. وقد تداول على هذه القيادة الهامة منذ 18 جوان 1604 عدد هام من كبار المماليك ذوي الأصول المسيحية والمرتبطين بكبار ضباط الطائفة الانكشارية وكبار قواد المحلة. ومن بينهم علي نابولطان مملوك تابع لعثمان داي ثم مراد كورطو ثم رجب فنسيان منذ سنة 1633 ثم المملوك رجب منذ 1649 والمملوك مراد منذ 1644 فالملاحظ أن أغلب قواد الجلد كانوا مماليكاً من ضمن المماليك المشرفين على المصالح المالية التابعة لأصحاب النفوذ في مركز الدولة وقد وقع الاختيار عليهم بسبب معرفتهم بأحوال المتوسط ولغاته ونواميسه التجارية ولم يخرج عن هذه القاعدة إلا يوسف أودة باش وهو من أصل تركي ينتمي للطائفة الإنكشارية أشرف على قيادة الجلد منذ سنة 1641.

لذلك نرجّح أن قيادة الجلد باعتبارها مصدرا مهم من مصادر الثروة كانت قد مكّنت فئة المماليك ذوي الأصول المتوسطية من السيطرة على دوايب الدولة ومن فرض أنفسهم كوسطاء لا مهرب منهم بين موالي المتوسط وبين منتوجات دواخل البلاد حتى أنهم كانوا العنصر المؤسس للدولة المرادية في منتصف القرن السابع عشر. (المرادية نسبة إلى مراد مملوك). وما نستنتجه أن ظرفية القرن السابع عشر⁽¹⁸⁾ لم تكن سانحة بتأسيس دارا مستقلة وشاملة لكل الأنشطة المتعلقة بالجلد رغم وجود مؤسسات مشتتة تقوم بتلك الوظائف. لكن الوظيفة التي يمكن التأكد منها بالنسبة لقمرك الجلد هي تكمن في توزيع الجلد على التجار الأجانب حسب نظام اليومية بين التجار الفرنسي الذين يصدّرونه إلى مرسيليا ووكالة التجار

(16) ARNOULET(F): « Fiumara Sallata : un comptoir commercial en Tunisie au XVI et XVII siècles », ص 34. المجلة التاريخية المغربية عدد 7 سنة 1977، ص 34.

(17) Chérif (M.H): Pouvoir et Société dans la Tunisie de Hussayn Bin Ali (1705-1740). Pub Univ de Tunis 1986, TII, p.68. - BOUBAKER (S): La régence de Tunis au XVII siècle. Ces relations commerciales avec les ports de l'Europe méditerranéenne, Marseille et Livourne. C.R.O.M.A. Zaghouane 1989, p.123.

(18) GRANDCHAMP (P), op.cit. 1641/3/30. مؤرخ في 18، ص 5، 18.

SEBAG (P): Tunis au XVIII siècle Une cité Babrbarèsque au temps de la course. L'Harmattan 1989, p.11-17.

وصف فيها كل مراحل الحرب الأهلية التي عرفتها البلاد في نهاية القرن وتدخل الأتراك الجزائريون في الصراع القائم بين الهيئات الحاكمة في تونس.

اليهود الذين يصدّرونه بدورهم إلى ميناء القرنة في إيطاليا. وقد أسّس التجار اليهود المستقرّين في القرنة بالتشارك مع ذويهم المستقرّين بتونس شركة تجارية متخصصة في تصدير الجلد أطلق عليها تسمية "الجيو رنطة" نظرا لارتباطها بعادة التوزيع اليومي التي توخّتها ديوانة الجلد. هذه الشركة برزت في النصف الثاني من القرن السابع عشر وأول تاريخ معروف حولها حسب مصادر القنصلية الفرنسية هو سنة 1687 حينما التزمت الشركة من الدولة تصدير الجلد بقيمة 30.000 ريال سنوياً. ومن جهة أخرى نجد أنّ سيطرة الدولة على الجلد لم تكن مقتصرة على عملية التصدير فحسب بل امتدّت إلى عملية التجميع في دواخل البلاد حيث أنه منذ سنة 1666م حينما وقع تحديد العقد الذي يربط الدولة بالشركة الأوروبية الملتزمة لصيد المرجان بميناء طبرقة، تضمّن هذا العقد بندا ينصّ على منع الشركة المذكورة من تعاطي شراء الجلد من القبائل الجبلية القريبة من الميناء موضوع الزمة. وسبب هذا الاستثناء هو أن الجلد المتوفّر في هذه المناطق أصبح منذئذ ضمن احتكارات الدولة¹⁹ لكننا لا نعلم إن كانت عملية جمع الجلد من هذه المناطق (باجة، خمير، الكاف، بترت) وظيفة تابعة لقيادة الجلد بالعاصمة أم هي كانت لزمة محلية منفصلة عنها.

نشأة دار الجلد⁽²⁰⁾: نعتقد أنّ نشأة دار الجلد كمؤسسة مركزية تتجمّع فيها كل الوظائف والمهام المتعلقة بمادة الجلد يعود إلى بداية القرن الثامن عشر القرن الذي فيه تركّزت مؤسسات الدولة وعرفت استقرارا نسبياً تحت عهد حسين بن علي (1705-1735). وقد استفادت لزمة الجلد من مرحلة التركيز هذه فتحوّلت بدورها من مجموعة لزم مشتتة إلى لزمة موحّدة مثلما يدلّ على ذلك أقدم دفتر محاسبة يعود إلى سنة 1721. فمنذ هذا التاريخ أصبحت لزمة الجلد إدارة مركزية حيث أضيفت لها مهام جديدة تماشى مع الشكل الذي أعطاه حسين بن علي لبنائه السياسي الجديد والذي اعتمد فيه على ترميم وتدعيم المؤسسات الموروثة عن العهد المرادي⁽²¹⁾. كانت سياسة هذا الباي فيما تعلق بدار الجلد تهدف إلى أن يجعل منها مؤسسة تابعة له مباشرة يولّي عليها رجال ثقته ممّن يختارهم داخل دائرة المقرّبين له. ومن أهم هذه الشخصيات نجد الحاج سليمان كاهية وهو صهر الباي. أما علي باشا الذي خلف الباي حسين بن علي إثر حرب أهلية دامت من (1735 إلى 1740) فقد اتّبع نفس السياسة فعين علي دار الجلد بدوره صهره علي بن مامي كاهية⁽²²⁾.

(19) BACHROUCH (T) Faormation... p.63 et 96-97.

(20) حول كلمة دار انظر ابن منظور: "لسان العرب"، مجلد 4، طبعة بيروت 1955.

- الموسوعة الإسلامية، مجلد، C-G، ص 16 II DAR... : FRYE (R.N)

(21) الباي حسين بن علي الذي سيطر على جهاز الحكم منذ 1705 كان قبل ذلك من كبار رجال الدولة

المرادية وشغل فيما شغل قيادة الجلد.

(22) الأرشيف الوطني: الدفتر رقم 2159، تضمّن في جزئه الأخير محاسبة سنة 1735 وهي السنة التي اندلعت

فيها الحرب الأهلية، الإشارات التالية:

ما ميّز دار الجلد في القرن الثامن عشر هو اتّساع وظائفها، فلم تعد تستعمل استعمالاً مالياً يهدف إلى تنمية موارد الدولة فحسب بل أصبحت تستخدم لكسب مناصرة الأهالي وذلك عن طريق توزيع الإحسانات والإعطيات والهدايا وبصفة موسميّة منتظمة على كبار الجند وشيوخ الفقهاء والقضاة وحتى على زعماء القبائل ومشائخ أوطان الجنوب البعيد مثل جربة والجريد⁽²³⁾. وهذه الهندسة الإدارية التي صمّمها حسين بن علي تواصلت ضمن عقلية التسيير السائدة عند الحسينيين حتى بداية القرن التاسع عشر حينما عرفت دار الجلد في عهد أحمد باي (1837-1855) هيكلية جديدة وتنظيماً داخلياً جديداً، وذلك ضمن سياسة الإصلاحات التي توخّاها هذا الباي. فارتفعت قيمة اللزّمة في هذا العهد بصفة مهولة جعلت أغلب أثرياء الأعيان يتجنّبون المساهمة في المزارد العلني حولها خوفاً من ضياع ثرواتهم⁽²⁴⁾. ومنذ هذا التاريخ دخلت مؤسسة الجلد مرحلة انحدار وتأزّم زاده تدمّر الأهالي من تعسّف نواب الجلد حدّة مما عجلّ بإلغاء الدار سنة 1867 في إطار عملية تصفية شاملة لمالّيّة الدولة التونسية.

3- الدورة التجارية للجلد: هي دورة تمتدّ مداها من أعماق دواخل البلاد حيث ينتج الجلد إلى ميناء حلق الوادي حيث يصدّر ثم المواني الأوروبية حيث يغدّي هنالك المصانع التحويليّة وذلك عند الذهاب. أما عند الإياب فإنّ المحاصيل المالية للجلد تصل إلى ميناء الإيالة في شكل مواد مصنوعة ومواد فاخرة توزّع على العائلة الحاكمة وعلى أعيان الجهات وتصل حتى دواخل البلاد من جديد مكوّنة دورة تجارية متكاملة لكن وثائق دار الجلد لا نجدها تعكس في الحقيقة إلا نصف هذه الدورة مقتصرة على نصيب الإيالة منها⁽²⁵⁾.

- في التسعة أشهر الأولى من السنة كانت قيادة دار الجلد لفائدة سليمان كاهية صهر الباي حسين بن علي وفي الثلاثة أشهر الأخيرة أصبحت لفائدة صهر الباي المنتصر.

(23) حول وظائف المحلّة، انظر: - محمد الحبيب عزيري، *محلة الشتاء والصيف، الكراسات التونسية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس عدد 172*، سنة 1996، ص 11 إلى ص 48.

- الأرشيف الوطني: الدفتر رقم 2159، محاسبة سنة 1729م، نجد أنّ المحلّة التي تجوب البلاد في موسمي الصيف والشتاء توزّع مقادير هامة من البسطة الملف التي تستوردها دار الجلد على شيوخ الجهات المذكورة.

(24) الأرشيف الوطني، الدفتر رقم 2159، الدفتر 2160، الدفتر 2163، الدفتر 2164: نجد أنّ قيمة اللزّمة كانت سنة 1721 تقدّر بـ 20.000 ريال أصيغت في سنة 1736: 24000 ريال وفي سنة 1783: 190.000 ريال وفي سنة 1841: 700.000 ريال. انظر: محمد الحبيب عزيري: وظائف مؤسسة دار الجلد في العهد الحسيني، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس 1988، صفحات 126-129، جداول تطوّر قيمة اللزّمة من سنة 1721م حتى سنة 1850.

(25) ما نغنيه هنا بالدورة الاقتصادية للجلد هو في الحقيقة عمليات التجميع والتصدير وعمليات توريد المواد المصنوعة والفاخرة وتوزيعها في دواخل البلاد لأنّ وثائق الدار لا تهمّ بمصير الجلد في أوروبا بعد تصديره وهو النصف الثاني للدورة والحلقة المفقودة في تاريخه. فنحن لا نملك إلا معرفة النصف العائم من جبل الجليد.

تركيز دار الجلد في دواخل البلاد:

أقدم وثيقة تعرّضت لذكر نيابات دار الجلد يرجع تاريخها إلى سنة 1788 وهي نص اتفاق بين من يلتزم دار الجلد من أعيان الحاضرة وبين عدد من تجار أهل الدّمة المستقرين بجهات الإيالة والمشتغلين بجمع الجلد وتوزيع المواد المستوردة التي توفرها لهم الدار المركزية⁽²⁶⁾، أما دفاتر دار الجلد التي بدأ تسجيلها منذ 1721 هي لم تتعرض للحديث عن نيابات الدار إلا منذ سنة 1824⁽²⁷⁾ أي قرنا كاملا بعد بروز الدار المركزية.

ومن هذه الدفاتر المخصصة للنوال، نعلم أنّ نائب دار الجلد هو تاجر يعيّنه اللّزام المركزي أو يرسل له من الحاضرة تذكره التعيين⁽²⁸⁾ يستعملها في ربط علاقته حسب صفته تلك بالأجهزة الإدارية الجهوية ثم يتولّى النائب بدوره تعيين معاونيه من لؤّاجة الجلد (من يقومون بجمعه) والعملة الذين يقومون بتمليحه وخزنه ثم الحمارة الذين ينقلونه إلى الدار المركزية بالحاضرة. جرت العادة أن يتحصل النائب من الدار على تسبقة مالية تمكنه من شراء الجلد ومن تشغيل نيابته كما أنه يتحصل على كميات من البضائع الاستهلاكية مثل النّفّة أو العطرية أو الجلد المدبوغ يتولى تصريفها في المنطقة التابعة له عن طريق اللّواعة المتعاملين معه على أن يحوّل محاصيلها إلى جلود يشتريها. وفي نهاية كل سنة ينتقل إلى الحاضرة ومعه دفتر المحاسبة. نيابات الجلد تركزت خاصة في المناطق الشمالية القريبة من الحاضرة تلك التي تميّزت باستقرارها النسبي وخضوعها الدائم لمركز السلطة بالإضافة إلى وفرة الجلود بها. وتمتدّ هذه النيابات بجهات بترت، ماطر، باجة، الكالف، الوطن اقبلي والقيروان وسوسة. وحينما نستعرض قائمات النيابات والنواب نجد أنّ غالبيّة سلك النواب داخل الجهات هم من العائلات اليهودية المنحدرين من اصول أندلسيّة انخرطوا مبكّرا في خدمة الدولة وكونوا شبكة من التجار داخل الإيالة. ومن أهمّ هذه العائلات المتوارثة لمهنتها نجد عائلة الصطنبولي في نيابته بترت وعائلة سيطنون بزغوان وعائلة شّامة بالكاف وماطر وعائلة بالمّة بنابل وعائلة حنين بسليمان، وعائلة درمون بغار الملح وعائلة بوبللي بباجة⁽²⁹⁾... وتمسكت العائلات اليهودية بالتحكم في الدورة التجارية الداخلية لدار الجلد حتى منتصف القرن التاسع عشر حينما عمّد احمد باي إلى إلحاق مهام النيابات بوظائف ممثلي الدولة كالقياد والمشائخ. وقد لاحظ صاحب الإتحاف متحدّثا عن لزّمة الجلد قائلا: "كانت هذه اللزّمة في أوائل هذا القرن بيد جماعة من

(26) الأرشيف الوطني، الدفتر رقم 235، ص35: به نص الاتفاق وهو مؤرخ في غرة محرم 1203 (جويلية -

اوت 1788) ويذكر الاتفاق نيابات تاستور وسليمان.

(28) الأرشيف الوطني، ملف رقم 148، ورقة عدد 8، وهي تذكّرة في تعيين نائب الجلد لمنطقة ترسق مؤرخة في

جوان 1854.

(29) الأرشيف الوطني، الدفتر رقم 2166 والدفتر رقم 2167، محاسبة النيابات سنوات 1824م إلى 1829م.

يهود البلاد وليتها دامت بأيديهم" (30) ومرّد قوله هذا أنّ موظّفي الدولة الذين خلفوا تجار الجلد من اليهود هم السبب الأساسي في انتشار المظالم والخطايا المتعلقة بجمع الجلد عنوة من الأهالي. فهو يقول في ملاحظة أخرى يصف فيها ظلم نواب الجلد وعسفهم لسكان المملكة: "وقاسى الناس من عسفهم ملا تتحمّله غير أهل المملكة التونسية... وصارت نواب الجلد يدورون القرى ونواجع الأعراب ومعهم قطع من الجلد يرمونها في الحُلّ وتشهد أتباعهم بأنّ ذلك نائرة بوجودها في الحُلّ فيأخذون من المسكين ما يشتري به فضيحة وشديد عقابه" (31). حينما نستعرض مداخل ومصاريف نيابة الجلد نجد أنّ الدور الأساسي الذي تقوم به هو تصريف المواد التجارية مثل النّفّة والعطريات كالسكر والقهوة والأقمشة المستوردة من بريطانيا وهولندا وفرنسا كما أنّ النيابة تقوم بجمع الجلد من الجزّارين والزوايا والأهالي وترسله إلى الدار المركزية بالحاضرة. لكنّ العلاقة التجارية التي تؤسّسها النيابات مع الأهالي هي علاقة غير متكافئة فهي تبيع مواد مستوردة أو منقولة من الحاضرة بأسعار مرتفعة وتشتري الجلد بأسعار مستقرّة في الانخفاض مثل الجلد الطريّ والدّبّاغ والشمع مسجّلة بذلك أرباحا هامة على حساب السكان. فهي من هذه الزاوية تبدو جهاز امتصاص لفائض الثروات في أرياف وقرى البلاد، هذه الثروات تصنّح إلى الدار المركزية بالعاصمة ونمّا تتحول إلى القرنة ومرسيليا. وقد تواصل هذا الأمر ثلاثة قرون دون انقطاع.

- شركات تصدير الجلد وتوريد المواد الفاخرة:

- شركة يهود القرنة: حسب وثيقة متضمّنة لبنود عقد تجاري أبرم في تونس يوم 15 أفريل 1776 بين شركة الجيورناطة كطرف أول وإيلي عتّال وهو وكيلها المستقرّ بتونس ونائبا عن داوود منتال (مقيم بميناء القرنة) يتبيّن أنّ الطرف المستقر بالقرنة يتعهّد باستقبال وبيع كل الجلود المرسلة من تونس وفي مقابل قيماتها يرسل إلى نائبه بتونس كميات من الصوف الإسباني الذي يستخدم في صناعة الشاشية كما أنّه يشتري كل طلبات نائبه في تونس من المصوغ والأقمشة الفاخرة التي يحتاجها الباي في مقابل قيمة لزمة الجلد (32).

- شركة سليمان بالحاج وماريانو ستينكا: وهي شركة تأسّست حسب عقد أبرم في تونس سنة 1809 بين سليمان بالحاج لزام الجلد من جهة وماريانو ستينكا وزير مملوك لدى الباي حمودة باشا. ويتضمن الاتفاق البنود التالية:

- يلتزم ستينكا بتوفير ما يطلبه سليمان بالحاج من أقمشة من نوع الملف والحرير على أن يلتزم هذا الأخير بدوره بالتعامل مع المملوك الوزير دون غيره من التجار.

(30) أحمد بن أبي الضياف: "الإتحاف"، ج4، ص165.

(31) أحمد بن أبي الضياف: "الإتحاف"، ج4، ص80..

(32) FILIPPINI (J.P), op.cit, pp.141-142.

■ كما يلتزم ستيكنا بشراء جميع الجلود التي يتحصل عليها اللزام وذلك بحساب الجلد الواحد الذي يزن أكثر من 25 رطلا بسعر 10 ريالا والجلد الواحد الذي يزن بين 8 و 16 رطلا بسعر 5 ريالات وجميع مصاريف نقل الجلد وعده قبل تصديره يتحملها صاحب اللزمة. ويمكن قيس قيمة أرباح هذه الشركة عندما نقيس كميات الجلد المصدرة والتي بلغت أقصاها في نهاية القرن الثامن عشر حيث كانت الإيالة تصدر ما بين 100 ألف إلى 300 ألف جلد سنويا حسب الطلب الأوروبي وحسب تقلب أوضاع المناخ التي كلما ساءت تزايد عدد الجلود بسبب تفشي موت الحيوان⁽³³⁾.

- من يستفيد من المواد المستوردة ؟

نجد أنّ العائلات الحسنية الحاكمة وأتباعها هم المستفيدين الأول من مشتريات دار الجلد وتتكوّن هذه العائلة من الباي وأبنائه وزوجاته ومماليكه وأتباعه وأتباعهم وخدمهم. وتسمّى ملفات دار الجلد هذا الباب في صرف المستوردات: باب الملف الخارج في كساوي أسيادنا عن الصيف والشتاء، فهذه العائلات تستهلك الأقمشة المذهبة والملف الأملس أو الموبّر لكنها تصرف الملف العادي إلى الأعيان والوجهاء وكبار الجند والفقهاء. وفي عهد حسين بن علي بلغت قيمة أقمشة الملف الرفيع التي استهلكها هذا الباي 7116 ريالا ونسبتها من قيمة لزمة الجلد 35,5%⁽³⁴⁾. وقد بلغت قيمة نفس الملف في عهد علي باشا 15136 ريالا وذلك بنسبة 46% من قيمة لزمة الجلد. وفي عهد أحمد باي تجاوزت قيمة مقتنيات الدولة من الملف قيمة لزمة الجلد فكانت نسبتها 113,3%. أما فيما يخص مشتريات العطرية فإنّ دار الجلد تستورد كميات متواضعة من القهوة بلغت 75 قنطارا سنة 1739 استهلك منها قصر باردو 25 قنطارا. وكانت كميات السكر المستهلكة من قبل القصر بدورها في حدود 540 قنطارا سنويا⁽³⁵⁾.

وتوزع دار الجلد حسب أوامر الباي كميات متفاوتة من أقمشة الملف على الفقهاء والقضاة وأعضاء ديوان الجند وعلى مشايخ العرب وذلك مرتين في السنة بمناسبة خروج محلة الصيف ومحلة الشتاء من حاضرة تونس. ما يمكن استخلاصه من هذه الأرقام الخافّة هو أنّ دولة البايليك التي احتكرت مادّة الجلد طيلة العهد الحديث قد استحوذت على فوائض الإنتاج الرعوي لتحوّلها إلى مقتنيات فاخرة مستوردة من الأسواق الأوروبية تصرفها لفائدتها ولفائدة أتباعها وتوطّد بها هيمنتها على المجال التابع لها.

(33) CHATER (Kh) : « Dépendance et mutations précoloniales la régence de Tunis de 1815 à 1857 », Tunis 1984, p.200.

(34) الأرشيف الوطني، الدفتر رقم 2159، ص34.

(35) الأرشيف الوطني، الدفتر رقم 216 ورقم 2161 و 2163 و 2164 وفيه تقييدات سنوية لقيعات الملف والقهوة والسكر والمجوهرات والمرمز التي اقتناها قصر باردو بين سنة 1741 حتى سنة 1850.

2- دار الجلد وأزمة رجال الأعمال المحليين:

إن تاريخ الأصناف الاجتماعية من أثرياء أعيان حاضرة تونس الملتزمين لدار الجلد يجزّنا إلى طرح الأسئلة التالية : لماذا لم تتمكّن دار الجلد رغم قدم تأسيسها في الإيالة ووفرة المواد الأولية التي تتطلبها ورغم محاولة تعصير إدارتها ومدبقتها في المنتصف الأول للقرن التاسع عشر من أن تتحوّل إلى مؤسسة صناعية محليّة منتجة للمواد الجلدية التي كان يمكن صرفها في الأسواق المتوسّطة بل نراها اقتصرت طيلة ثلاثة قرون من تاريخها على تصدير المواد الأولية وتوريد المواد المصنوعة التجارية دونما أن تحاول كسر دائرة التبادل التجاري اللامتكافئ أحد أهم الأسباب الاقتصادية التي أدخلت البلاد تحت نير الاستعمار سنة 1881 ؟

لماذا بقيت الدار مؤسسة تقليدية رغم ارتباطها بالعالم المتوسّطي الذي يعيش حمّى التحوّلات وحمّى التطوّر المتواصل ؟، ماذا لم تؤدّ الثورات التي أنتجها الجلد في الإيالة إلى تراكم رأسمالي لفائدة اعيان الأثرياء الذين كوّنوا عائلات متوارثة للزّمة الجلد وتحوّلوا إلى طبقة اعمال متمرّسة في ضروب التبادل التجاري المتوسّطي؟ وللإجابة على هذه الأسئلة، سنحاول تحليل أصناف رجال الأعمال المحليين وأسباب فشلهم في التحوّل إلى مراكز محليّة لتراكم الثروات والارتقاء إلى مرحلة رأس المال.

الصنف الأول: التجار اليهود من أهل الإيالة وارتباطهم بأوروبا:

وهم أقدم من التزم الجلد في تاريخ الدار ينحدرون من أصل قورني ولم يقطعوا ارتباطاتهم العائلية والتجارية مع أقربائهم في هذا الميناء الإيطالي. وتخصّصوا منذ تأسيس الجالية القورنية بتونس سنة 1710م⁽³⁶⁾ في ميدان الجلد إلا أنّ أقدم وثيقة سجّلت التزامهم للجلد يعود تاريخها إلى سنة 1687م⁽³⁷⁾ وكان سعر الزّمة عندئذ 30 ألف ريال فهؤلاء التجار الذين أسسوا منذ هذا التاريخ شركة الجيورناطة، تمكّنوا من جمع ثروات جعلتهم يتحدّون تحت راية شركة مختلطة إيطالية تونسية للمحافظة عليها أمام تقلّبات السوق وأمام جشع السلطات التي عادة ما تلجأ لمصادرة أملاكهم أو بعضها لأسباب تافهة⁽³⁸⁾. ووجود هذه الشركة يعكس مدى حذق هؤلاء التجار اليهود للأعمال التجارية ومدى انغماسهم في الدورة التجارية المتوسّطة والعالمية

(36) أنظر: EISENBETH (M) : « Les juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque turque (1516-: 1830) », Revue Africaine 1952, pp.III-187, voir p.160.

الجالية اليهودية القورنية بتونس تكوّنت منذ 1710م وأطلقت عليهم تسمية يهود القرانة... وكوّنوا شبكة تجارية بين تونس والقرنة في إيطاليا.

(37) سبق ذكر الحديث عن التزام الجيورناطة للجلد سنة 1687 في فصل دار الجلد قبل العهد الحسيني.

GEANDCHAMP (P), op.cit, p.67, 1686. (38)

ذكر أنّ الجالية اليهودية تعرّضت إلى صادرة أموالها من قبل محمد سليبي داي حتّى أنّها عجزت عن دفع فدية أحد أفرادها الذي سجنه الداى فالتجّروا إلى الاقتراض من القنصلية البريطانية (وأغلب هؤلاء اليهود دخلوا تحت الحماية البريطانية في القرن التاسع عشر بصفة خاصة).

عن طريق ميناء القورنة وتأثرهم بتقاليد التجارة الرأسمالية الأوروبية. وقد سمح لهم نجاحهم التجاري من تأسيس ثروات واحتكار عالم الأعمال والتجارة الخارجية في الإيالة ومشاركة الدولة في ذلك حتى أن الكثير منهم أصبح ذو حضوة في قصر باردو ومركز السلطة في البلاد. وتواصل التزام هؤلاء اليهود للجلد حتى سنة (1809-1810م) وهو تاريخ دخول العائلات المحلية للزمة دار الجلد ويبدو حسب الوثائق أن التجار اليهود لم يتعدوا عن لزمة الجلد في عهد حسين بن علي الذي كلف كاهية الحاج سليمان بالإشراف على تسيير اللزمة لفائدة هذا الأخير وكذلك في عهد علي باشا الذي كلف كاهيته علي بن مامي. فإن كلا الكاهيتين اعتمد على مجموعة التجار اليهود الذين يتصرفون تحت قيادته في شؤون اللزمة وقد سجلت الدفاتر تغييرا في قيادة لزمة دار الجلد سنة 1740م حيث أزيح علي بن مامي كاهية وعوضه احمد الكاتب ومعه مجموعة تجار القرانة أو يهود القرنة⁽³⁸⁾ فمنذ سنة 1721م كانت لزمة الجلد لزمة جماعية يتولّاها قايد من المماليك المقرّين للسلطة ويتصرف فيها التجار اليهود تحت إشرافه.

ومنذ عهد حمودة باشا ارتفعت قيمة اللزمة فتحوّلت سنة 1787-1788م من 190 ألف ريال إلى 200 ألف ريال ثم تحوّلت من جديد إلى 240 ألف ريال سنة 1789-1790م⁽³⁹⁾ وهي لم تتجاوز طيلة عهد حسين بن علي 20 ألف ريال. أمام هذا الارتفاع كوّن اللزامة شركة مختلطة بين يهود ومحليين وقسموا قيمة اللزمة إلى أسهم حتى يتمكنوا من تسديدها. فحسب نص الاتفاق العدلي الممضي في 1203هـ = 1788م⁽⁴⁰⁾ قسمت اللزمة إلى ثلاث أسهم. وكان السهم الأوّل منها لفائدة اللزام (سالم بن ذياب وشريكه بوبكر بن ميلا) والسهم الثاني لفائدة (محمد الحياشي وشريكه علي باشوال) والسهم الثالث لفائدة (الذمي منويل ابن الذمي زاكي بوكارة وشالوم بن الذمي مخلوف بسيس).

أصبحت اللزمة عندئذ مشتركة بين المسلمين والتجار اليهود وكثيرا ما تحافظ المجموعة الواحدة من اللزامة على اللزمة لمدة سنتين متتاليتين⁽⁴¹⁾ حتى يقع تجنّب عرضها باستمرار على المزايدة العلنية والترفع من قيمتها. فالتجار اليهود قد لازموا الحضور في دار الجلد حتى في الفترات التي دخلها المحليون لكنهم استفردوا بها منذ 1810م لأنهم يشتركون مع المحليين ويهتمون خاصة بالنواحي المربحة من أنشطة الدار وهي التجارة الخارجية.

(38) الأرشيف الوطني: الدفتر رقم 2160 محاسبة سنة 1740-1741م.

(39) الأرشيف الوطني: الدفتر رقم 2163 محاسبة السنوات المذكورة.

(40) الأرشيف الوطني: الدفتر رقم 235، ص 19.

(41) الأرشيف الوطني: الدفتر 2164 محاسبة سنتي 1798 و 1799 كذلك محاسبة سنتي 1801 و 1802 وكذلك

محاسبة سنتي 1804 و 1805م.

الصف الثاني: التجار المحليون وأزمة التحالف مع البابليك: منذ محاسبة 1809-1810 م تراجعت قيمة الزمة إلى 200 ألف ريال وقد كانت سنة 1806-1807 م 300 ألف ريال⁽⁴³⁾ كما أنّ اللزامة اليهود قد انسحبوا من الزمة لفائدة الحاج سليمان بالحاج الذي تحسّل عليها بمفرده. كان ظهور اللزامة المحليين في لزمة دار الجلد يدلّ على تنامي ثرواتهم إثر انقضاء عهد حمودة باشا الذي وجد فيه التجار المحليين مساندة هامة لمشاريعهم عن طريق القروض التي كان يوفّرها لهم الوزير يوسف صاحب الطابع عندما كوّن حوله فرقا تونسية متاجرة ومرتبطة به. كما أنّ هذه العائلات التي أثّرت من الوظائف المختلفة داخل هياكل الدولة كالقيادات الغنية واحتكار اللزّم. وباعتبارها عائلات مخزنية متحالفة مع الأتراك والممالك استفادت من الإعفاء من دفع الضرائب⁽⁴⁴⁾.

- عائلة بالحاج من بين هذه العائلات المخزنية عائلة بالحاج التي أسسها سليمان بالحاج وسيطرت على لزمة الجلد بالوراثة من سنة 1810 م حتى سنة 1847 م فهذا الثرى الذي نشأ في بلدة غار الملح وتقلّب حسب تعبير صاحب الإتحاف في الوظائف الكبرى للدولة⁽⁴⁵⁾ قد وجد مساعدة من أحد أثرياء قصر باردو من ذوي النفوذ عند حمودة باشا وهو "ماريانو ستينكا" أحد الممالك النصارى الذي استطاع أن يكوّن ثروة هامة ينافس بها يوسف صاحب الطابع⁽⁴⁶⁾. ويبدو حسب وثائق سليمان بالحاج⁽⁴⁷⁾ أنّ ماريانو ستينكا لم يدعّم هذا اللزّم الجديد والمحليّ بهدف إزاحة اليهود منها فقط بل كذلك للمساهمة في اقتسام مارييحتها. فمنذ وفاة سليمان بالحاج ورثه في لزمة دار الجلد ابنه محمد وحسونة بالحاج من سنة 1834 م حتى سنة 1840 م حين فقدها لفائدة محمود بن عياد أحد كبار الأثرياء والمقرّين لأحمد باي ثم

(43) الأرشيف الوطني: الدفتر رقم 2164 محاسبة سنة 1806-1807 و سنة 1809-1810 م.

(44) سعداوي إبراهيم: "تطوّر التجارة الخارجية بتونس بين نهاية القرن XVIII وسنوات 1830 تونس دار المعلمين العليا 1982، انظر ص 25-26-27.

(45) أحمد بن أبي الضياف: "الإتحاف"، ج 8، ص 14-15، ترجمة سليمان بالحاج.

(46) الإمام (رشاد): "سياسة حمودة باشا"، ص 138 "ماريانو ستينكا شغل منصب كاتب لدى الباي ومفاوضا باسمه تونس في المعاهدات الخارجية وهو الكاتب الشخصي والمترجم لحمودة باسا، (وهو الرجل الثالث بعد الباي ووزيره صاحب الطابع) توفي سنة 1814 م.

(47) الأرشيف الوطني: الملف رقم 150 بإضافة 96 خزانة 10 ورقة عددا 1 اتفاق بين سليمان بالحاج وماريانو ستينكا بتاريخ ذي القعدة 1224 هـ - 1810 م يلتزم فيه ستينكا بتوفير كل الحاجيات للدار من الملف المستورد. وورقة عدد 2 بتاريخ رمضان 1225 هـ - 1811 م يلتزم فيها ستينكا بشراء كل الجلود التي تحصل عند سليمان بالحاج ويصنّرها إلى الخارج لفائدته.

استرجعها حسونة بن سليمان بن الحاج من جديد منذ سنة 1842م، حسب عادة المزايدة العلنية.

وقد وجد أبناء سليمان بالحاج بدورهم مساعدة مالية من قبل الوزير شاكير حتى أن أصحاب الإتحاف يذكره بقوله: "وكان الوزير شاكير يزاحم بهم (أبناء سليمان بالحاج) آل بن عياد⁽⁴⁸⁾ ومنذ دخول عهد أحمد باي بدأت عائلة بالحاج تفقد مكانتها في لزمة الدار لفائدة عائلة بن عياد.

عائلة بن عياد: برزت هذه العائلة كذلك منذ عهد حمودة باشا وكانت منبتا لكبار لزامة الدولة ومعاونيها. ومؤسسها هو حميدة بين عياد أصيل جزيرة جربة. أصبح هذا الأخير من المقرّبين والمستشارين لحمودة باشا ومن أثرى أغنياء تونس العاملين في التجارة الخارجية⁽⁴⁹⁾ ثم جاء ابنه محمد بن عياد الذي استفاد من وزارة شاكير وشغل قيادات هامة مثل جربة وسوسة والأعراض⁽⁵⁰⁾ ثم حفيده محمود بن عياد الذي التزم دار الجلد سنة 1841م وزاد في قيمتها من 300 ألف ريال إلى 700 ألف ريال ويفسرّ صاحب الإتحاف هذه الزيادة المهولة والسريعة بقوله: "وهو أول من زاد في لزمة دار الجلد... ليؤكد عائلة بالحاج"⁽⁵¹⁾.

ولا يدلّ هذا التنافس بين العائلات الثرية حول لزمة الجلد على أهمية عائداها بقدر ما يدلّ على انحصار الأفق التجارية أمام هذه العائلات منذ 1830 تاريخ الاحتلال الفرنسي للجزائر وتسربّ الشركات الرأسمالية التجارية في السوق التونسية. وتراجع ثروات التجار المحليين الذين أفلس أغلبهم وركّز الباقي منهم على استثمار وظائف الدولة مثل محمود بن عياد الذي حاول بترفيح قيمة لزمة الجلد إرضاء جشع أحمد باي والتقرّب إليه حتى يستطيع بذلك السيطرة على كل لزمات الدولة واستعمالها لفائدته فقد التزم محمود بن عياد في عهد أحمد باي قرابة السبعين لزمة في نفس الوقت ومن ضمنها لزمة الجلد⁽⁵²⁾ وكان يتحصل على هذه اللزمة بمهاداة الوزير خزندار الذي كان يأخذ معه نصيبه منها مقابل عدم تشجيع المنافسين له⁽⁵³⁾.

(48) أحمد بن أبي الضياف: "الإتحاف"، ج8، ص138.

سعداوي (إبراهيم)، سبق ذكره، ص77، جدول عدد 27: الدارهم التي وزعها شاكير على وجه القراض: تحصل منها محمد بن سليمان على أكبر نسبة وقيمتها 47507 ريال.

(49) الإمام (رشاد): سياسة...، ص134، دفع حميدة بن عياد من ماله الخاص كميات وفيرة لتجهيز حملة ثانية ضد الجزائر سنة 1807م.

(50) أحمد بن أبي الضياف: "الإتحاف"، ج8، ص89-90، ترجمة محمد بن عياد.

(51) نفس المصدر، ص55، التزم محمود بن عياد وظيفة دار الجلد.

(52) GANIAGE (J), op.cit, p.160.

(53) Ibid, p.161.

فإن كان التجار اليهود الذين التزموا دار الجلد مرتبطين بالتجار من أقربائهم في ميناء القرنة الذين دعموهم وشركوهم في الأرباح ونقاوا إليهم الطرق المتطورة في تنظيم تجارتهم فإنّ اللزامة المحليين قد وجدوا دعما من كبار أثرياء الممالك المنفذين لسياسة الدولة.

إلا أنّ هؤلاء المحليين وكغيرهم من أثرياء البلاد لم يستطيعوا الصمود أمام التحوّلات الاقتصادية الكبرى منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر، فالسلطة التي كانت تدعمهم أصبحت تعول على ثرواتهم لتدعيم موقفها المالي الذي تدهور منذ عهد أحمد باي وخاصة في الفترة الأخيرة من هذا العهد إثر فشل كل مشاريع هذا الباي وتفاقمت ديون الدولة لفائدة رؤوس الأموال الفرنسية والبريطانية والإيطالية خاصة.

وقد كان تخوّف هؤلاء اللزامة من الإفلاس جعل بعضهم يترك البلاد ويغادرها إلى الخارج تجنّبا لضغوط الدولة عليهم فلقد فرّ حسونة بالحاج مع عائلته إلى مالطا سنة 1841 بعد أن أصدر أحمد باي ترتيبا جديدا للزامة دار الجلد⁽⁵⁴⁾ ومضمونة إجبار اللزام على البقاء في اللزامة حتى يجد من يزيد عليه بعد أن خصم من اللزامة محاصيلها داخل الجهات وألزمها "للععمال" فانخفضت مداخيل الدار وانعدم الراغبين في الترامها⁽⁵⁵⁾.

ويذكر ابن أبي الضياف فرار حسونة بالحاج بقوله لما تحقّق أنّ قدر الالتزام يؤخذ من ماله ولا بدّ مع ما بينه وبين ابن عياد من المنافسة لاذ بالفرار من شاطئ رواد إلى مالطا فأقام الباي شقيقه محمد بالحاج لمباشرة خطّته نيابة عنه⁽⁵⁶⁾. وكذلك فرار محمود بن عياد سنة 1852م إلى فرنسا حيث نشرت الدولة ضده قضية في المحاكم الفرنسية وكان من بين مطالب الباي في هذه القضية تذكره بقيمة 5 ملايين فرنك تدفع لحاملها وتخضم من حساب دار الجلد⁽⁵⁷⁾ الذي التزم به بن عياد ولم يسدّده للدولة. فالعائلات المحليّة الثريّة لم تعد تجدد في عهد أحمد باي المساندة المالية والدعم الذي كانت تتلقّاه في عهد يوسف صاحب الطابع وعهد الوزير شاكير

(54) أحمد بن أبي الضياف: "الإتحاف"، ج4، ص80-81.

(55) الأرشيف الوطني: ملف 1471 ضمانة 96 خزانة 10 ورقة 6 نسخة من مكتوب المعظم سيدنا (أحمد باي) إلى القايد بنريد تاريخ 13 رمضان 1261 هـ أكتوبر 1845م وفي وقع تكليف العمال بجمع الجلد داخل جهاتهم، كلّفنا المحترم ولنا حميدة قايد دريد بالنظر في احوال الجلد والدخان، وهذا الترتيب الجديد قد خفض من مداخيل لزّام دار الجلد.

(56) أحمد بن أبي لاضيف: "الإتحاف"، ج4، ص80.

الأرشيف الوطني: ملف 150 اضمامة 96 خزانة 10 ورقة عدد 2 رسالة من حسونة بالحاج بعث بها من مالطا في 1261 هـ-1845م. يطلب فيها من أحد مقرّبيه إرسال دفاتره وبعض وثائقه المتعلقة بلزامة دار الجلد.

(57) الأرشيف الوطني: ملف 1427 وهو أحد ملفات قضية بن عياد والتي تمتدّ من عدد 1427 إلى 1460، وبه وثيقة عنوانها: «Extrait des mémoires du général Benaïed relatif : au mandat au porteur sur la ferme des cuirs souscrit par le gouvernement Tunisien, Pris sept 1854».

قبل هذا التاريخ. ومنذ توالي فرار لزّامة الجلد لم يعد البايع يجد من يغامر بالتزام الدار فأصبح يعين عليها موظفين من مماليكه يسيرون شؤونها مقابل أجر شهري.

الصف الثالث: المكلفون بدار الجلد / الرجوع إلى الممالك:

وهم موظفون يتقاضون رواتب شهرية⁽⁵⁸⁾ ويتميزون بذلك عن الزّامة الذين يشترطون هذه الوظيفة لفائدتهم. وقد تداول على إدارة وظيف الجلد منذ 1852 بعد فرار محمود بن عياد إلى فرنسا مجموعة من الممالك الذين نشؤوا في قصر باردو وتلقوا تربية عسكرية واشتغلوا في الوظائف الهامة بالبلاد مثل الجنرال زروق الذي خلف محمود بن عياد في كل الزّمان التي تركها⁽⁵⁹⁾ ثم أمير الأمراء فرحات آغا الذي تواصلت إدارته للدار حتى سنة 1862م ثم تداول الجنرال حيدر الذي تولّاها من سنة 1287 هـ (1870-1871م) إلى سنة 1291 هـ (1874-1875م) ثم محمد العربي زروق منذ 1875م وهو الذي أصبح عند دخول دار الجلد تحت تصرّف الكومسيون المالي، ناظرا عليها تحت إشراف المدير الجديد الذي يعينه الكومسيون. وهؤلاء الجنرالات هم الذين ورّعهم البايع عند ثورة القبائل منذ 1864 في كل جهات البلاد لفرض سلطة الدولة عليها والاقتصاص من الثاثرين.

فالمشكل الذي حال دون تطوّر الدار إلى مؤسسة رأسمالية هو هيكلي مرتبط بنوعية الوظيفة التي أرادها لها نظام البايليك وهي توفير موارد للنقد الناصّ مع الالتجاء إلى مصادرة أملاك الأثرياء من ملتزميها أو جرّ الدار إلى الأزمة المالية التي تخبّطت فيها الدولة منذ سنة 1830. وما عزوف أثرياء الأعيان عن التزام دار الجلد منذ أربعينات القرن التاسع عشر وجنوح الكبار منهم إلى الهجرة إلى مالطا أو إلى فرنسا إلا دليل على انسداد أفق المشروع البايليكي الذي بني منذ العهد المرادي في القرن السابع عشر على منظومة الوساطة بين دواخل البلاد وبين الماركاتيلية المتوسطة دون السعي إلى المساهمة فيها كطرف فاعل ومستفيد.

5 - الإستنتاجات

تأثير الماركاتيلية الأوروبية في بناء دولة البايليك في إيالة تونس بالخصوص: منذ 1630 بدأت الامتيازات (Les Capitulations) الجمركية والتجارية تفتح الأسواق العثمانية بضفة عامة والمغربية القرينة من السواحل الأوروبية بصفة أخص فانخفضت الأداءات الجمركية إلى 3% عند التوريد وإلى 9% عند التصدير وقد أدّى هذا الوضع إلى سيطرة البلدان الأوروبية على

(58) الأرشيف الوطني: الدفتر رقم 2184 سنة 1273 هـ = (1856-1857م)، ص 37، بلغ راتب

المكلف بدار الجلد 1250 ريال عن كل شهر.

(59) الأرشيف الوطني: ملف 150 اضمامة 96 خزانة 10 ورقة عدد 36 رسالة من فرحات أمير لولا المكلف

بدار الجلد إلى حسين المرابط تاريخ ربيع الأول: 1276 هـ (1859م سبتمبر).

السوق المحليّة. فالتجارة الأوروبية المدعومة بالأسلحة البحرية بدأت منذ ذلك التاريخ تستوثق من سيطرتها على المتوسط (ميدان التجارة وميدان النقل البحري) ولم تتمكّن البلدان المغاربية من بناء بحرية مضادة قادرة على الصمود. وقد زاد التجارة الأوروبية وثوقا في المتوسط بعد أن استكملت سيطرتها في المحيط الأطلسي وفي العالم الجديد حتى أنها بدأت تتبع سياسة تجارية عالمية أطلق عليها تسمية الماركانتيلية التي لم ينل منها بلدان المغرب إلا الطمع التجاري والتحرش العسكري البحري كان الهدف منه الحدّ من الوجود المغربي في المتوسط تمهيدا لتفكيك كل مؤسسات المقاومة التجارية كالجمر كوالاحتكارات المحليّة. حتى أن أوروبا كانت تمنع هذه البلدان من الحصول على الأسلحة المدفعية والتملك من صناعة السفن. والسفن والمدافع هي مواد محصورة التصدير إلى بلدان المغرب. وكانت التعلّة المعلنة هي القرصنة وهو مفهوم اخترعته الدبلوماسية الماركانتيلية لتجريم مختلف المقاومات التجارية والبحرية التي اضطرّ لها المغاربة للدفاع عن وجودهم أمام الهجمة الماركانتيلية التي فرضت عليهم نظام التجارة اللامتكافئة والتي لم تترك لإيالات المغرب غير طريق الانخراط القصري فيها مكتفية بلعب دور الوسيط بين منتوجات دواخل البلاد مثل الجلد وبين الشبكات التجارية التي تتحكّم فيها الموالي الأوروبية وخصوصا مرسيليا والقرنة. هذا الانخراط القصري هو الذي أدّى إلى نزيف الثروات المحليّة وامتصاصها من قبل الموالي ثم العواصم الأوروبية. وقد تزامن هذا الانخراط القصري مع نشأة الدول المحليّة (في تونس والجزائر منتصف القرن 17) ومع بداية تآكل السيطرة العثمانية على بلاد المغرب. فقد دفعت الطبقات المسيّرة بفعل انخراطها المتوسطي إلى التركيز على الانهيار بالسيطرة التجارية الأوروبية على حساب الروابط العثمانية التقليدية.

هذا الانصياع الذي كانت عواصم المغرب منخرطة فيه بدرجات متفاوتة كلّ على حسب قدرته على المقاومة من عدمها أدّى بدوره إلى سيطرة هذه العواصم باعتبارها مراكز التمثيل بين العاملين المتوسطي من ناحية ودواخل البلاد التابعة لتلك العواصم من ناحية أخرى، على المجالات الداخلية حتى كادت الجباية تصبح الرابط الوحيد بين السلطات في العواصم وبين سكان دواخل البلاد فتشكل نمط الدولة تشكّلا محليّا خاصا بالمجالات المغاربية بني على تكسير شوكة القبائل العتيقة وإخضاعها بالقهر حينا وبالتفاوض حينا آخر لمتطلبات هيمنة الأجهزة المركزيّة. ففي حين بنيت الدول الأوروبية الحديثة على الماركنتيلية التجارية المنتصرة والجالية للثروات من كل بقاع الدنيا.

نجد أنّ الدول المغاربية بنيت على إخضاع السكان التابعين لها إلى متطلبات الهيمنة التجارية الأوروبية. مكتفية بلعب دور الوسيط بين عالم دواخل البلاد الذي أصبح يمثل عالم "العنقة" وعالم مركز النفوذ الذي أصبح يمثل عالم "الحداثة" ودراسة تاريخ مادة الجلد مكّننا منولوج إلى دواخل نظام الوساطة الذي ميّز نشأة الدول المغاربية في العهد الحديث، وذلك بعيدا عن مبالغات النظرة التاريخية الغربية وعن تلكّات التاريخ الرسمي الذي صاغه مؤرخون هم كتبة لدى تلك الدول مهمّتهم البحث عن تبريرات لنظمها وأحوالها.

فتبين لنا أنّ الدورة التجارية التي يمنحها التحكم في مادة الجلد كانت في الحقيقة انعكاسا لمتطلبات الماركاتيلية الأوروبية في المتوسط. وأن الثروات التي تسمح هذه المادة بتحصيلها يقع تقسيمها بين مراكز النفوذ والعائلات المتحالفة معه من ناحية وبين التجار الأوروبيون من ناحية أخرى في حين أنّ دواخل البلاد وخصوصا المربّين للحيوان والمتجنّين للجلد يبيعون الجلد لفائدة الدولة "بتافه لا عبرة فيه"⁽⁶⁰⁾ حسب ما بيّنه صاحب الإتحاف وهو ما يجعلنا نستنتج أنّ فقر الأرياف هو فقر تاريخي ناتج عن نزيفها المتواصل عبر مراكز النفوذ إلى المواني الأوروبية وقد تواصل هذا التزيف ثلاثة قرون متتالية.

وقد لخصّ نظام الوساطة هذا المؤرخ الكاتب حمودة بن عبد العزيز وهو في نفس الوقت أحد وزراء حمودة باشا (1784-1814) وأحد خواصه يقول له: "هذه المملكة كالبقرة الحلوب وأنت آخذ بقرونها والناس تتوارد على حلبها من كل صوب". وليس أكثر من هذا الوصف دلالة على أنّ دور الوساطة هو الطبيعة الحقيقية لدولة البايليك. أنّ ثراء مركز النفوذ يتعارض مع ثراء المجتمع التابع له:

أما الاستنتاج الثاني الذي توصلنا إليه هو التعارض الصّارخ بين ثراء الدولة وثراء المجتمع. فالاستعراض الذي قدّمناه للمستوردات التي تطلبها العائلات النفيذة والمتحكّمة في السلطة يكشف عن قدر مهمّ من الترف والتنعم يجعل هذه الطبقة متميّزة عن بقية المجتمع، حتى أنّ الثروة بكل مظاهرها الحقيقية والمزعومة أصبحت رمزا من رموز السلطة ووسيلة من وسائل التسلّط. من بين المستوردات نجد:

لأقمشة الفاخرة، المجوهرات، القهوة والسكر والورق المعدّ للكتابة وهي مواد تجلب من المستعمرات الأمريكية ومن الأسواق الأوروبية تتميز الدولة باستهلاكها.

إنّ ارتفاع قيمة اللزّمة التي كانت تزايد كلما تزايدت حاجيات الأسرة الحاكمة وحلفائها إلى المستوردات جعل كل مقدرات النقد السائل المتوفّر في الإيالة ترجع في نهاية دوراتها إلى بيت المال. حتى أصبح قصر باردو سوقا متوسطة بقدر ما كان مركز سلطة البايليك كما أصبحت الإدارة التي ركّزتها الدولة في المجال التابع لها تستقطب نسبة محظوظة من السكان تعيش بسبب وظائفها الحكومية تسابقا مستمرا لنيل حضوة الوزراء النافذين حول الباي.

فالسلطة القائمة هي سلطة مخزّية نشأت من نظام الوساطة بين عالم المتوسط الذي يعيش في خضمّ الحداثة منذ القرن السادس عشر وبين عوالم دواخل البلاد التي فرضت عليها الدولة نظما إدارية موروثة من العهد الحفصي مستزفة بذلك ثرواتها طيلة قرون مما جعلها تنغمس في عتائقها.

(60) أحمد بن أبي الضياف: "كان الفلاح يكسر محراثه قائلا له أنت بب فقري و..".